مجلة جامعة شبوة

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

(دوريّة علميّة مُحكّمة نصف سنويّة)

المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2023م

موقف القبائل والإمارات العربية في الخليج العربي من الوجود البريطاني في مناطقهم 1800-1970

د. لبيد حسين الجابري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
قسم التاريخ – كلية التربية عدن
جامعة عدن

د. مهدي راشد القباص
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
قسم التاريخ – كلية التربية عتق
جامعة شبوة

ملخص

عاشت منطقة الخليج العربي صراعات كثيرة بسبب تنافس الدول الأوروبية الراغبة في السيطرة عليها للتحكم في طريق التجارة الدولية، وبعد جولات من التنافس تمكنت بريطانيا من التفرد بتجارة الخليج العربي، وإحكام السيطرة على كل كياناتها السياسية، التي عملت على تفتيتها إلى كيانات صغيرة وضعيفة، وعشائر متصارعة، فسرعان ما ارتمت بيد القوات البريطانية، إذْ وقَّعت معها كل أشكال المعاهدات، التي مكنت بريطانيا من تسيير كل أمور الحكم في الخليج العربي كيفما تريد مقابل حماية الأسر الحاكمة والإبقاء على حكمها، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور الأسر الحاكمة في الخليج العربي. شهدت الحركة الوطنية في الخليج العربي تطورًا كبيرًا، ونجحت في مطالبها في تطوير أوضاعها الداخلية من خلال ظهور المدارس ومجالس الشورى، وكان من نتائج كل ذلك ضعف السيطرة البريطانية على الخليج العربي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفقدانها الكثير من مستعمراتها في العالم، والتي كان آخرها الخليج العربي.

معلومات البحث
تاريخ الاستلام:2023/09/20
تاريخ القبول:2023/11/02

الكلمات المفتاحية
موقف، قبائل الامارات العربية، الخليج العربي، الوجود البريطاني

المقدمة

تميزتْ بلدان الخليج العربي بموقع استراتيجي مهم؛ فهي تتوسط قارات العالم، فصارت ملتقى للتجارة العالمية القادمة من الشرق، والمحملة بالبهارات والتوابل من بلاد الهند، والحرير من بلاد الصين؛ ومن الغرب أيضًا حيث دول شرق أفريقيا، مما جعلها قبلة لأطماع الكثير من الدول الأوروبية الطامحة في السيطرة عليها واحتكار التجارة فيها، ومن أبرز تلك الدول البرتغال وهولندا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، التي كانت لها اليد الطُولَى في السيطرة على الخليج العربي.

يعد هذا الموضوع أحد أهم الأحداث التي مرَّتْ بها منطقة الخليج العربي في التاريخ الحديث والعاصر، وهذا ما دفعنا للكتابة فيه، خاصة في تلك الفترة الزمنية، ويعدُّ تاريخ الخليج العربي جزءًا مهمًّا، ودراستُه ضرورية لمعرفة أسباب كل المحاولات السابقة للسيطرة عليه ونهب ثرواته، بل والتي لا زال يواجهها حتى يومنا هذا.

وأخيرًا يضع الباحثان جهدهما العلمي في متناول الدارسين إسهامًا منها في إضافة رافد جديد للمكتبة اليمنية خاصة والمكتبة العربية عامة، التي لا تزال بحاجة إلى مؤلفات في شأن تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر.

©2023 SHABWAH UNIVERSITY JOURNAL

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، طرق المبحث الأول الحديث عن موقع الخليج العربي والمزايا التي يتمتع بها، والحديث عن تجارة الخليج العربي قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1948م، وعن التنافس الأوروبي في الخليج العربي وما نجم عنه من محاولات للسيطرة على أراضيه، في حين يتناول المبحث الثاني كيانات الخليج العربي السياسية التي تعرضت للتفكك والصراعات الداخلية موضحًا سياسة بريطانيا والأساليب التي استخدمتها لتحقيق أهدافها الاستعمارية في الخليج العربي، مبيّنًا حالة الضعف التي أدت في الأخير إلى توقيع معاهدات الحماية، وأمَّا المبحث الثالث فيتحدث عن موقف القبائل الخليجية والمحاولات الحربية البريطانية للقضاء على النفوذ التجاري لتلك القبائل، وظهور الكيانات السياسية والأسر الحاكمة التي تمكنت من الوصول الى سدَّة الحكم في الخليج العربي، ونمو الحركة الوطنية في الخليج العربي، وما دار من أحداث أدَّتْ إلى رحيل الاستعمار البريطاني، وحصول الخليج العربي على استقلاله الوطني.

المبحث الأول

التنافس الأوروبي في الخليج العربي

أ- موقع الخليج العربي:

يقع الخليج العربي بين شبه الجزيرة العربية غربًا، وإيران شرقًا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا والعراق شمالًا[1]، والخليج العربي حوض ضحل نسبيًا، على امتداد مسافة تقرب من 1300كم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه بين 47كم عند مضيق هرمز و280كم في أوسع نقطة فيه، ويبلغ أعمق قسم فيه قرابة100 متر قرب جزيرة هرمز[2]. أمَّا مساحته فتبلغ حوالي 239 ألف كيلو متر مربع [3] بشكل عام عدا بعض الأماكن، وتطل على الخليج العربي ثمان دول آسيوية، هي: إيران والعراق والكويت والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان، وتشكل مياهه فاصلًا طبيعيًا بين دول شبه الجزيرة العربية وإيران.

ب – تجارة الخليج العربي قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1948م:

يعد الخليج العربي من أهم القنوات التجارية في العالم، التي شهدت ازدهارًا ملاحيًا ونشاطًا تجاريًا كبيرًا، ويعود السبب في ذلك إلى أن طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن الأوروبيون قد اكتشفوه بعدُ، ولذلك فقد انحصرت الحركة التجارية العالمية وحركة الملاحة البحرية في خيارين للعبور وممارسة نشاطهم التجاري بين البحر الأحمر أو الخليج العربي والوصول للمناطق الغربية من قارة آسيا حيث شبه الجزيرة العربية واليمن وبلاد الشام، وهي مواقع تجارية شهيرة للتجارة المباشرة (الترانزيت)، تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا[4].

([1]) محمود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربي الجزء الأول، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص6. وشاكر جمال اغا: جغرافية البحار والمحيطات، منشورات جامعة دمشق، ط4، دمشق، ص371.

([2]) شاكر جمال اغا: المرجع السابق، ص371.

([3]) محمود شاكر: المرجع السابق، ص6.

([4]) أنطوان، متى: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص9.

كان البحر مصدر الأرباح المالية لسكان الخليج العربي؛ إذ توزع دخل النشاط البحري في أمور ثلاثة، هي: تجارة العبور أو الترانزيت، وصيد الأسماك، والغوص وراء اللؤلؤ، وقد أقام حُكَّام الأقاليم الخليجية في هرمز والبصرة وعمان مكاتب لتحصيل الجمارك من التجارات العابرة في أراضيها، بلغت 5%، وهو الأمر الذي أثرى أولئك الحكام، وشجَّع تجارها على العمل التجاري وتحقيق أرباح مالية طائلة[5]. وكان من نتائج ذلك النشاط التجاري في الخليج العربي انتعاش كثير من الحواضر والمدن الواقعة على الموانئ البحرية، أو تلك المدن الواقعة على طرق التجارة البرية، مثل: البحرين والقطيف وعمان وبوشهر وقيس وسيراف وصحار ومسقط وقلهات وهرمز والبصرة[6]، وكانت أسواق تلك المدن قبلة للكثير من تجارة العالم؛ لما تحويه من منتجات تصل إليها من بلاد الهند كالتوابل والبهارات، ومن بلاد الصين كالحرير، ومن بلاد اليمن كالمر والبخور واللبان، ومن شرق أفريقيا، كالأخشاب والذهب والعاج وغيرها من تجارات العالم، القادمة من أوربا عبر الشام ومن بلاد العراق وفارس، ومن الطبعيّ أن يذاع صيت تلك المدن الخليجية وشهرتها وثراؤها في ذلك الوقت، فأدى إلى تنافس عدد من الدول الأوروبية للسيطرة عليها.

ج- التنافس الأوربي في الخليج العربي:

رغم كثرة الدول الأوربية الطامعة في السيطرة على منطقة الخليج العربي واختلافها وحالة التنافس والصراعات التي دارت فيما بينها لكنها كانت موحدة في الأهداف والغايات المنشودة من سيطرتها على منطقة الخليج العربي. ويمكن إجمال تلك الأهداف في الآتي:

1. السيطرة على موانئ التجارة البحرية الخليجية.
2. السيطرة على المدن الخليجية الواقعة على خط التجارة البري، والمعروفة بشهرة أسواقها وثراء تجارها.
3. السيطرة على سواحل الخليج العربي؛ لتأمين خطوط تجارتها في المحيط الهندي، وجني أموال طائلة من تجارة اللؤلؤ البحري والأسماك.
4. الاستفادة من صُنَّاع السفن الخليجيون في صناعة سفن أوروبية قوية؛ لما عُرف عن أبناء الخليج من براعة في صناعتها.
5. إحكام السيطرة على المعابر المهمة لحركة الملاحة الدولية مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب[7].

وتمثلت أبرز المحاولات الأوروبية للسيطرة على منطقة الخليج العربي في الآتي:

1) الأطماع البرتغالية في الخليج العربي:

وهي أول الأطماع الأوروبية في الخليج العربي، وجاءت بعد نجاح الملاح البرتغالي الشهير بارتلموديان في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498م والوصول إلى الهند[8]، بهدف تكوين إمبراطورية برتغالية في المشرق، ولتحقيق أحلامهم تلك بدأوا منذ عام 1515م يفكرون في السيطرة على منطقة الخليج العربي، وتمكنوا

([2]) ب. ج. سلوت: عرب الخليج، ترجمة عايدة خوري، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1939م، ص96.

([3]) عفاف السيد: تاريخ العلاقات الاستراتيجية بين عمان والهند، مركز الراية للنشر والإعلام القاهرة، 2012م، ص193.

([7]) هالة القحطاني: الأطماع الاستعمارية في الخليج، صحيفة الوطن، الأحد 31 يناير2017م، السعودية، الرياض، 2017م، ص3.

([8]) خالد السعدون: مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2012م، ص108.

فعليًا من السيطرة على الساحل العماني، واحتلوا مسقط وجزيرة هرمز وخورفكان، وبنوا عددًا من القلاع والحصون في فيلكا وجلفار وعلى مداخل المحيط الهندي، وعاثوا فسادًا في كثير من المدن الخليجية، وأحرقوها وقتلوا سكانها، ومنعوا حركة السفن دون موافقة الحاكم البرتغالي في هرمز، وسيطروا على التجارة، وحققوا أرباحًا طائلة وغنًى فاحشًا، واستمروا على ذلك حتى مطلع القرن السابع عشر؛ إذ ضعفت قوتهم، وزاد عدد منافسيهم، فتحرَّرت البحرين من سيطرتهم عام 1602م، وتمكن اليعاربة من طردهم من جلفار عام 1623م في عهد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، ثم تولى الإمامة خلفًا له الإمام سلطان بن سيف الذي أخرج البرتغاليين من مسقط عام 1650م وكان ذلك آخر معاقلهم في الخليج العربي[9].

2) الأطماع الهولندية في الخليج العربي:

بدأت الأطماع الهولندية التجارية في قارة آسيا في عام 1581م عند تأسيس شركة الهند الشرقية والغربية لممارسة النشاط التجاري مع بلاد الهند والصين، وعملت إنجلترا على تأسيس شركة مماثلة في الهند في عام 1600م[10]، ليشتد التنافس التجاري بينهما، والذي اقتصر في بدايته على منطقة جنوب شرق آسيا، ووصل فيما بعد إلى منطقة الخليج العربي نتيجة للضعف البرتغالي وفقدانها الكثير من مراكز نفوذها التجاري وخاصة هرمز في عام 1622م، على أن نشاط الهولنديين في البحار الشرقية قد ظهر – شأنه في ذلك شأن الدول المُطِلَّة على المحيط الأطلسي– بعد أن ضعفت الدول المطلَّة على البحر المتوسط نتيجة لتحول التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح[11]. وكان التوغل التجاري الهولندي قد بدأ أولًا في مدينة بندر عباس، والتي تم توقيع اتفاقية مع حاكمها الشاه عباس في 1623م سمحت لهم بحرية التجارة في الخليج العربي وذلك مقابل شراء مقدار محدد من الحرير من قبل الملك الهولندي كل عام وبشكل سنوي، وبذلك أحكم الهولنديون سيطرتهم على الحركة التجارية في الخليج العربي محققين أرباحًا مالية طائلة في مدى 150 عام خاصة بعد حصول هولندا على الاستقلال من الاحتلال الإسباني عام 1648م، ولكن التنافس الثلاثي الهولندي الإنجليزي الفرنسي أضعف الوكالات التجارية الهولندية التي تدهورت أوضاعها التجارية، وأتعبت كاهلَها الضرائب الكبيرة فأغلقت في عام 1753م، ونقل الهولنديون نشاطهم التجاري إلى جزيرة خرج[12] وسيطروا على تجارة اللؤلؤ البحري محققين أرباحًا طائلة أيضًا، ولكن الشيخ مهنَّا بن ناصر حاكم جزيرة خرج وتمكن من إعداد المقاومة الشعبية ضد الوكالات التجارية الهولندية، التي تمكنت من إجلاء تلك الوكالات الهولندية من الجزيرة في عام 1766م، لتنتهي بذلك الأطماع الهولندية في الخليج العربي[13].

([9]) حسن عبدواني: دول شرق الجزيرة العربية عمان – قطر – البحرين، دار الجيل للطباعة، بيروت، (ب. ت)، ص40.

([10]) محمد حسين العيدروس: سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 1997م، ص46.

([11]) فاروق أباظة عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة العامة للكتاب المصرية، القاهرة، 1976م، ص59.

([12]) جزيرة إيرانية تقع في الركن الشمالي الشرقي للخليج العربي قبالة مدينة بوشهر الإيرانية، وتبعد عن السواحل الإيرانية حوالي 25كم. للمزيد انظر فالنتينا مير ابللا: احتلالات بريطانيا لجزيرة خرج، مكتبة قطر الرقمية ،22 ديسمبر 2014م، ص2.

([13]) جلال يحي: معالم التاريخ الحديث، منشأة المعارف للطباعة، الإسكندرية، 1976م، ص133-137.

3) الأطماع الفرنسية في الخليج العربي:

قامت فرنسا هي الأخرى بتأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية وذلك في عام 1664م، فتاجر الفرنسيون في بهارات الهند وتوابلها وحرير الصين، وامتدت أطماعهم إلى الخليج العربي بعد ضعف الوكالات التجارية البرتغالية واشتداد التنافس بينهم وبين الإنجليز، أقام الفرنسيون وكالات تجارية لهم في بلاد فارس وعمان، وشجعوا القواسم للمشاورة على التعرض للسفن التجارية الإنجليزية، وكان الفرنسيون يطمحون للسيطرة على كل تجارة المشرق، وهو ما أكده نابليون بونابرت عند قيامه بالحملة الفرنسية على مصر والشام؛ إذ كان يعقد العزم على التوجه بعد ذلك إلى الهند والسيطرة عليها، وتكوين إمبراطورية فرنسية في المشرق بعد أن يتمكن من السيطرة على مصر والشام في حملته التي بدأها عام 1798م[14]. استمر التنافس الفرنسي الإنجليزي في الخليج العربي حتى بعد الحرب العالمية الأولى، ورغم تحالفهما لكنَّ الدولتين كانتا تعيشان حالة من عدم الثقة، وهو الأمر الذي جعل بريطانيا تسيطر على مدينة البصرة في العراق عند اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية في اتفاقية سايكس بيكو 1916م[15] رغم وقوع البصرة ضمن قسم فرنسا، وعلَّلت بريطانيا ذلك بتأخر فرنسا في الدخول للبصرة ومخاوفها من السيطرة الروسية عليها، وفي حقيقة الأمر فقد كانت الدوافع البريطانية تجارية محضة. واستمر الأوروبيون في أطماعهم التجارية في الخليج العربي؛ إذ كانت ألمانيا تطمح في الدخول لمنطقة الخليج العربي والسيطرة التجارية عليها من خلال الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ولكن الأمور لم تجرِ كما كان يريد الألمان[16]. وكانت روسيا القيصرية تطمح أيضًا في الوصول للخليج العربي من خلال تحسين علاقاتها مع إيران؛ لتتمكن بعد ذلك من الوصول إلى منطقة الخليج العربي، ولكن حالة العداء والصراع بين روسيا القيصرية وإيران بسبب أراضي القوقاز وما قام به الإيرانيون من هجوم على سفارة روسيا القيصرية في طهران وقتل الدبلوماسيين الروس كان سببًا كافيًا لإفشال الأطماع الروسية[17]. ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن ذلك التسابق خاصة بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي[18]، حيث نافست بريطانيا بقوة للسيطرة على نفط الخليج وكان لها ما أرادت.

4) الأطماع البريطانية في الخليج العربي:

بدأت الأطماع البريطانية التجارية في منطقة الخليج العربي منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي؛ إذ حاول التجار البريطانيون الوصول برًّا إلى الخليج العربي عبر طرابلس الشام ثم إلى بغداد والبصرة ومنها إلى الخليج العربي، غير أن القوات البرتغالية المسيطرة على تجارة الخليج العربي كانت لهم بالمرصاد، وأفشلت كل المحاولات البريطانية، بل وأسرتْ عددًا من التجار البريطانيين، الذين تمكن أحدهم – ويدعى نيوبوري – من الإفلات من السجن البرتغالي في الخليج عام 1591م، وفور وصوله إلى لندن نشر تقريرًا عن خيرات الشرق التي

([14]) محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية، ج1، الإسكندرية، 1934م، ص22.

([15]) هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوربي الحديث، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1970م، ص414.

([16]) روبرت مانتران: المغامرة العثمانية الألمانية، دار الترجمة العربية، القاهرة، 1992م، ص224.

([17]) محمود إسماعيل: تاريخ العلاقات الإيرانية الروسية، مجلة الوحدة الإسلامية، اتحاد الادباء والكتاب، السنة الخامسة عشر، العدد 169، سوريا، دمشق،2016، ص169.

([18]) روبرت جيه ماكمان: الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م، ص69.

لا تحصر، ويبدو أن هذا التقرير قد أشعل حماس تجار بريطانيا؛ إذ قرر البعض منهم تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام 1600م[19].

ووافقت الملكة إليزابيث على تأسيس الشركة، التي كانت ذات طابع تجاري في البداية، تهدف إلى حماية سفنها التجارية وما عليها من بحارة وموظفين بريطانيين، وخلال سنوات قليلة حققت الشركة أرباحًا مالية كبيرة، دفعها إلى التفكير في توسيع نشاطها في منطقة الخليج العربي، مستغلَّةً حالة الضعف التي بدأت تدب في الوكالات التجارية البرتغالية وفقدانها لكثير من نفوذها التجاري في الخليج العربي، وكانت البداية تتمثل في تحسين العلاقة مع الشاه الفارسي، الذي كان يطمح في إضعاف الكيانات التجارية الخليجية، والسيطرة عليها، والتحكم بالمنافذ الجمركية وعوائدها المالية، ورأى في التوغل التجاري البريطاني في الخليج فرصة لتحقيق طموحاته تلك، فأصدر مرسومًا لكل حكام بلاده بمساعدة السفن التجارية البريطانية والسماح لها بحرية التجارة في بلاد فارس وإعفاء كل بضائعها من الرسوم الجمركية والسماح لشركة الهند الشرقية البريطانية بتأسيس مصنع للحرير في ميناء جسك الفارسي[20]. بعد نجاح بريطانيا في السيطرة التجارية على بلاد فارس، بدأوا يخططون ويعدون قواتهم العسكرية للسيطرة على جزيرة هرمز؛ لتكون نقطة انطلاق لتوغلهم في الخليج العربي، ولحماية سفنهم التجارية وتأمينها، والمارة في المحيط الهندي والبحر العربي مستغلّين ضعف البرتغال وقتئذ، واستفادت بريطانيا من أهداف الشاه الفارسي في الخليج العربي في زيادة عدد قواتها العسكرية، كما ضمت لها عددًا من القوات الهولندية الراغبة أيضًا في إنهاء الوجود البرتغالي في الخليج العربي، حيث هاجمت القوات التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية وحلفاؤها البرتغاليين في هرمز عام 1622م، وتمكنت من تدمير الوكالات التجارية البرتغالية في هرمز وسحق قوتها العسكرية، وإسقاط آخر معاقل البرتغاليين في الخليج العربي، وإحكام السيطرة على جزيرة هرمز لتكون نقطة للتوغل البريطاني في كل المناطق الداخلية في الخليج العربي[21].

المبحث الثاني:

موقف الكيانات السياسية في الخليج العربي من الوجود البريطاني

تمكنت بريطانيا من التخلص من منافسة البرتغال التجارية لها في منطقة الخليج العربي، غير أنها وجدت نفسها أمام تنافس هولندي فرنسي جديد طامح في تحقيق أرباح تجارية في الخليج العربي، ومع اشتداد هذا التنافس الثلاثي الجديد اشتدت رغبة كل طرف في القضاء على الآخر، والتفرد بالسيطرة التجارية في المنطقة الخليجية، وبعد عدد من جولات التنافس بين القوى الثلاث تمكنت بريطانيا من توجيه ضربات كثيرة للتجارة الهولندية، أدَّتْ بها إلى مرحلة ضعف شديد، ومن ثمَّ إلى إغلاق وكالاتها التجارية في الخليج عام 1753م، والخروج النهائي من المنطقة الخليجية بعد طردها أيضًا من جزيرة خرج في عام 1766م؛ لينحصر التنافس في منطقة الخليج العربي

([19]) محمد جمعة: بريطانيا والخليج العربي (سنوات الانسحاب)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2007م، ص16.

([20]) محمد حمد الشعيلي: أهمية الخليج العربي وأحواله المحلية، صحيفة الوطن العمانية، 14مايو، عمان، 2015م، ص6.

([21]) رؤوف عبد الله الشريفين: الحماية البريطانية على البحرين (1820-1971م)، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3، الأردن، 2019م، 485.

بين بريطانيا وفرنسا، التي كانت تحلم بالسيطرة على كل تجارة المشرق، ولكن أحلامها تلك سقطت بسقوط الحملة الفرنسية على الشام وفشل نابليون بونابرت في اختراق أسوار مدينة عكا، وفقدان فرنسا لجزيرة موريشيوس مما أدى إلى ضعف النفوذ الفرنسي في الخليج العربي وتفرد بريطانيا، وبدأ التفكير في إحكام سيطرتها على كل المنافذ لتجارية البرية والبحرية في الخليج والدخول للمناطق الداخلية فيها وتحويل كل منطقة الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية[22].

الأحوال السياسية في الخليج العربي مطلع القرن التاسع عشر الميلادي:

لم تعرف منطقة الخليج العربي قيام كيان سياسي واحد أو دولة مركزية أو محاولة إقامة اتحاد قبلي فيما بينها يوحّدها ويجمع شملها، بل سادت الأجواء الخليجية آنذاك حالة من عدم التفاهم وانقسامات قبلية ومذهبية وحزبية وصراعات بنية السيطرة على الأرض والسلطة؛ إذ شهدت عُمان في ذلك الوقت صراعًا بين الإباضية والسنة، في حين عاش الساحل العماني صراعًا آخر بين القواسم وبني ياس[23]، وقد أجبرت هذه الصراعات القوى المحلية على الاستعانة بقوى خارجية للوقوف إلى جانبها ومساندتها، ولعل حالات التفكك والانشقاق تلك كانت أحد الأسباب الرئيسة التي تمكن بها البريطانيون من الولوج إلى المناطق الداخلية في الخليج العربي، ومن أبرز الأمثلة لذلك سقوط دولة اليعاربة (الإباضية) في عمان، ودخول القبائل في صراعات كبيرة على منصب الإمامة، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام دولة البوسعيدي فيها، والتي ما لبثت أن انقسمت إلى دولتين، إحداهما تحت يد الإمامة في مدينة الرستاق العمانية، والأخرى سلطنة الساحل التي قامت في مسقط تحت حماية الأسطول البريطاني[24].

كما انقسم الساحل العماني إلى تنظيمين جديدين، هما القواسم وبنو ياس، إذ أسست القبائل الشمالية تنظيمًا جديدًا لها تزعَّمه القواسم، وفي الوقت نفسه ظهر تنظيم بني ياس في الظفرة والليوا، الذي تمكن فيما بعد من مد نفوذه إلى الساحل ليشمل أبو ظبي وما جاورها[25]، وامتلك القواسم سفنًا بحرية قوية، جعلت من التصدي للسفن التجارية الأجنبية موردًا اقتصاديًا لها، في حين تميز تنظيم بني ياس بقواعده البرية، غير أنهم نقلوا مركز حكمهم إلى أبو ظبي؛ لتحقيق مكاسب اقتصادية من التجارة البحرية، وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ، وبذلك أصبح كلا التنظيمين يطلان على الساحل، مما زاد من حدة التنافس والصراع بينهما، إذ تشابه التنظيمان في قدراتهم العسكرية وإعداد المقاتلين من القبائل والعشائر التابعة لهم، فقد ضم التنظيم القاسمي رأس الخيمة والشارقة والجزيرة الحمراء وأم القيوين وعجمان فيما التفَّتْ قبائل المناصير والظاهر والعوامر خلف تنظيم بني ياس بزعامة آل نهيان من آل بوفلاح[26]. وحصلت البحرين على ثروات مالية طائلة من تجارة استخراج اللؤلؤ التي اشتهرت بها بحارها، وجذبت

([22]) صالح العابد: موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، دار مطابع العاني، بغداد، 1979م، ص162.

([23]) إبراهيم عبد الغني: بريطانيا وإمارات الساحل العماني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مج21، البصرة، 1978م، ص195.

([24]) خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1989م، ص78.

([25]) جمال زكريا: الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها، إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 1986م، ص87.

([26]) حسن الميرز: القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث، دار القديس يوسف، بيروت، 1986م، ص29.

الكثير من القوى الدولية والإقليمية لها، وهو ما شكل نقطة خلاف داخلية بين أمرائها الذين انشقوا إلى شقين: آل خليفة في البحرين، وآل ثاني في قطر، مما أدى فيما بعد إلى انفصال قطر عن البحرين[27]، ولم تكن الأراضي السعودية بعيدة عن المشاكل والاضطرابات الداخلية، فقد ظهرت في ذلك الوقت الدعوة الوهابية التي اتحدت مع الأمير محمد بن سعود، فأعلنت قيام الدولة السعودية الأولى عام 1744م في نجد، ثم زحفت نحو بلاد الحجاز لتوحيد الدولة، وهو الأمر الذي نجم عنه الكثير من الحروب والمشاكل الداخلية التي استمرت حتى سقوط الدولة السعودية الأولى عام 1818م على يد محمد علي باشا[28]. وعمت الصراعات والحروب الداخلية كل الكيانات الخليجية الداخلية، الأمر الذي أوجد تربة خصبة وأجواء مناسبة لسيطرة بريطانيا عليها، خاصة وأن عددًا من تلك الكيانات طلبت مساعدة بريطانيا للحفاظ على بقاء كياناتها، ولعل ذلك هو العامل المساعد الذي أدخل بريطانيا لكل مناطق الخليج العربي الساحلية والداخلية بشكل عام.

سياسة بريطانيا في السيطرة على الخليج العربي:

أدركت الإدارة البريطانية منذ بداية حركة الكشوف الجغرافية التي قامت بها أهميةَ منطقة الخليج العربي الجغرافية في الحركة التجارية العالمية، وبدأت برسم الخطط التي تمكنها من السيطرة على الخليج العربي وكل منافذ الملاحة الدولية، متخذةً عددًا من الأساليب التي تحقق أهدافها، ومن تلك الأساليب:

1- الأسلوب التجاري:

يعد الأسلوب الأول الذي اتخذته الإدارة البريطانية في خططها للسيطرة على كل المناطق ذات الأهمية التجارية والواقعة على خط التجارة العالمية، وقد بدأ استخدام ذلك الأسلوب في عام 1600م عندما أعلنت إدارة شركة الهند البريطانية في لندن عن تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية [29]. والتي من خلالها تمكنت من الدخول الأول على هيئة تجار إلى الخليج العربي، والعمل على تكوين وكالات تجارية في مدن الخليج العربي.

2- الأسلوب العسكري:

نجحت بريطانيا من خلال استخدامها للأسلوب التجاري في الدخول إلى منطقة الخليج العربي من الجهة الفارسية، وتمكنت من إقامة وكالة تجارية لها في بوشهر، وكان عليها في المرحلة التالية القضاء على نفوذ هولندا وفرنسا المنافستين لها، وتأمين خط التجارة البريطانية من هجمات القراصنة عليها كما كانت تدّعي، في حين نلاحظ أن السفن التجارية البريطانية كانت ترفض دفع الرسوم الجمركية للكيانات الخليجية التي تمر من خلالها سفنهم التجارية، وبدأت تفكر في السيطرة على تلك المدن الساحلية الخليجية لتأمين خط تجارتها والاستفادة من الرسوم الجمركية التي سوف تحصل عليها، ولتنفيذ تلك الأهداف البريطانية أقرت الإدارة البريطانية في لندن إصدار مرسوم عام 1661م، الذي سمح بموجبه لشركة الهند الشرقية البريطانية باستخدام القوات العسكرية لحماية مصالحها

([27]) حسين العطار: اتحاد دولة الإمارات العربية واستقلال البحرين وقطر، مجلة الروزنامة، العدد السابع، 2009م، دار الوفاق المصرية، القاهرة، ص325.

([28]) منير العجلاني: تاريخ البلاد العربية السعودية، دار الشبل، ط2، الرياض، 1993م، ص77.

([29]) أنطوان، متى: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص9.

التجارية في الخليج[30]، وفي ذلك إشارة واضحة للإدارة البريطانية للقضاء على منافسيها، وبدء السيطرة على المناطق والكيانات الخليجية العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي، وهو ما تم بالفعل إذ دعمت القوات البريطانية ثورات القبائل الخليجية للتخلص من النفوذ الهولندي والفرنسي، ثم بدأت بدعم حاكم مسقط ومساندته في تثبيت حكمه، وبذلك دخلت لساحل مسقط، وبدأت بعد ذلك تدَّعي أن الكيانات الواقعة على الساحل العماني أي القواسم تمارس أعمال القرصنة على السفن التجارية البريطانية، وبتلك الذريعة حاربت القوات البريطانية القواسم منذ عام 1805م حتى 1819م، وتمكنت بذلك من تحقيق كل أهداف المرحلة الثانية، المتمثلة في السيطرة على التجارة الخليجية، والقضاء على المنافسين، والدخول إلى الكيانات العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي من خلال استخدام الأسلوب العسكري لتحقيق تلك الأهداف[31].

3- الأسلوب السياسي:

تمكنت بريطانيا من احتكار تجارة الخليج العربي، وتأمين الطرق البحرية بالسيطرة على سواحل الخليج العربي، وضرب كيانات الساحل، ونجحت في توجيه رسالة لكل الكيانات السياسية الأخرى بقوتها العسكرية مقابل ضعف المقاومة، وهو ما لم تكن تدركه تلك الكيانات جيدًا، ولم يكن أمامها سوى الرضوخ للمطالب البريطانية، والتي كانت تتمثل في الدخول إلى مناطق نفوذ الكيانات الداخلية، وإحكام السيطرة عليها؛ لتأمين خطوط التجارة البرية، وقبل البدء بتحقيق تلك المطالب وتنفيذها، كان لابد من العمل على إضعاف الكيانات الداخلية وتقسيمها إلى كيانات كثيرة وصغيرة وضعيفة، وذلك باستخدام سياسة فرِّقْ تَسُدْ، ودعم رؤساء العشائر وشيوخ القبائل للخروج على طاعة حكام الكيانات، مما يعني نشر الفتن والصراعات الداخلية والانقسامات، التي ستؤدي إلى استعانة الكثير منهم بالقوات البريطانية للوقوف إلى جانبهم، أو للتوسط فيما بينهم، وفض النزاعات، وهو ما كان يهدف البريطانيون إلى تحقيقه، والمسمى (بسياسة إلى التوغل الى الأمام[32]، دون أي خسائر حربية في العتاد الحربي أو الأرواح)، وبالفعل فقد تمكن الساسة البريطانيون من الوصول إلى مناطق الداخل في الخليج العربي، وإحكام السيطرة عليها، ورسم الملامح السياسية القادمة في كل بلاد الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

4- الأساليب القانونية:

نجحت بريطانيا في تفكيك الخليج العربي إلى كيانات صغيرة، وتقوية الكيانات الجديدة الموالية لها، وتوجيه ضربة قوية للقواسم في عام 1819م، وبذلك سيطرت على الخليج العربي وغذَّتْ قواتها على السواحل الخليجية، وأمام الكيانات العربية المفتَّتة وحكامها الذين لم يعد لهم من الأمر شيء، ومن أجل ذلك وأمام ذلك بدأت بريطانيا استخدام الأساليب القانونية، المتمثلة في إرغام الحكام المحليين على توقيع عددٍ من المعاهدات مع الإدارة البريطانية في الخليج، والتي تهدف لتأكيد السيطرة والتفرد بحكمها، وتعددت أشكال تلك المعاهدات ما بين معاهدات أمن

([30]) جمال زكريا: الخليج العربي (1945م-1971م)، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974م ، ص362.

([31]) إبراهيم عبد الغني: المرجع السابق، ص120.

([32]) صبري الحمدي: برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915-1923)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، لبنان، بيروت، 2017م، ص16.

الطرقات البحرية والبرية، ومعاهدات الصداقة والسلام، ومعاهدات تحريم تجارة العبيد والقرصنة، ومعاهدات الحماية البريطانية مع مختلف كيانات الخليج العربي، وكان أول اتفاق سياسي بريطاني في الخليج العربي مع حاكم مسقط، الشيخ سلطان بن أحمد، في 12 أكتوبر 1798م؛ إذ تعهد بموجب هذا الاتفاق بالوقوف مع بريطانيا مقابل تزويد السفن المسقطية في الهند بالأخشاب والماء والملح، وكان من نتائج هذا الاتفاق إنزال جنود القوات البريطانية إلى مسقط، وبالتحديد في بندر عباس، وبلغ عددها من 500 – 700 جندي بريطاني من أصول هندية[33]، لكن السلطان سلطان بن أحمد حاكم مسقط تملص من تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، لذلك فرضت عليه الإدارة البريطانية توقيع اتفاق ثانٍ معها تأكيدًا لبنود الاتفاق الأول مع إضافة بند جديد نص على تعيين مقيم إنجليزي في مسقط وكان ذلك في 18 من يناير 1800م[34]، وتلا تلك المعاهدتين عددٌ كبيرٌ من المعاهدات مع مختلف الكيانات الخليجية، التي وجدت نفسَها مرغمة على تنفيذ رغبات بريطانيا، ومنها المعاهدة العامة التي وقعت في المدة من 8 يناير 1820م وحتى 15 مارس 1820م مع شيوخ ساحل عمان والشارقة وعجمان ورأس الخيمة ودبي وأبو ظبي وجزيرة الحمراء وأم القيوين ورامس وأمير البحرين وسلطان مسقط، والتي نصت موادها على الحفاظ على السلام البحري، ومنع القرصنة في البر والبحر، وتحريم تجارة العبيد، وأن يرسل كل شيخ ممثلًا له في المقيمية البريطانية في مدينة بوشهر مقابل إرسال بريطانيا ممثلين لها في كل المشايخ العربية، وهو أول اتفاق دبلوماسي بريطاني خليجي[35].

وفي 21 مارس عام 1835م وقَّعتْ بريطانيا معاهدة مع شيوخ الخليج العربي، نصت على هدنة لمدة 6 أشهر من كل عام من شهر مايو حتى ديسمبر، وهو موسم استخراج اللؤلؤ من بحار الخليج وفي عام 1843م، جُدِّدت تلك المعاهدة لمدة 10 سنوات، وفي 4 مايو 1853م جُدِّدت مرة ثانية لتصبح هدنة بحرية دائمة وكاملة، ومن نتائجها إعطاء الأسطول الحربي البريطاني حق التجول في كل الأرجاء من البحار الخليجية بحجة مراقبة المعتدين ومعاقبتهم[36]. كما وقعت بريطانيا الكثير من المعاهدات التجارية مع شيوخ الخليج العربي وأمرائه وسلاطينه تمكنوا من خلالها من الحصول على أرباح مالية طائلة من خلال الوكالات التجارية التي أنشأوها في كل المناطق الداخلية وفي كل الكيانات التي كان يطمح حكامها في حماية بريطانيا لهم والإبقاء على حكمهم وتقديم المساعدات العسكرية لهم، وهو ما تم بالفعل بعد ذلك في معاهدات الحماية البريطانية مع كل الكيانات الخليجية العربية، التي أصبحت منذ ذلك الوقت تدار من قبل بريطانيا في شؤونها الداخلية، وكانت أول تلك المعاهدات مع البحرين عام 1861م، وآخرها مع قطر عام 1913م لتكمل بذلك سلسلة معاهداتها مع الخليج العربي، وتمكنها من فرض الهيمنة الكاملة عليه[37].

([33]) قدري قلعجي: الخليج العربي، دار الكاتب العربي، بيروت، 1965م، ص421.

([34]) صالح العابد: المرجع السابق، ص152.

([35]) وثيقة معاهدة السلام البحري 1820م، الأرشيف الوطني البريطاني، لندن، ملف رقم tn2/of/93/137، وثيقة 5A.

([36]) وثائق المعاهدات 1835م ومعاهدة 1853م: الأرشيف الوطني البريطاني، لندن، الملف السابق، الوثيقة الأولى رقم D6 والثانية G7.

([37]) جاكلين إسماعيل: سياسة بريطانيا في الخليج والكويت في القرن التاسع عشر، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت، 1978م، ص27.

5- أسلوب الإغراءات المالية:

استخدمت الإدارة البريطانية في الخليج العربي ذلك الأسلوب للحصول على امتيازات تجارية ونفطية في الأراضي الخليجية لكي تضمن حصولها على حق التنقيب عن النفط وضمان عدم منافستها في ذلك، ولذلك أقرت منح شيوخ الخليج وأمرائه رواتب شهرية، وتقديم الهدايا لهم والتي كانت عبارة عن أسلحة ورصاص، ودعت الكثير منهم لزيارة العاصمة لندن، ومارست معهم كل مراسيم الاستقبال وحفاوته، من ضرب المدفعية 21 طلقة، وصرفيات وإقامة في فنادق فخمة، وسيارات فارهة يتجولون بها، بل والحصول على منح دراسية لأبنائهم في المدارس والجامعات والأكاديميات العسكرية البريطانية؛ وذلك لضمان تنشئة الأمراء وفقًا لمتطلبات السياسة البريطانية، كما قدمت الإدارة البريطانية الكثير من تلك المظاهر لكبار شيوخ القبائل وخاصة مَن يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ونفوذًا قبليًا قويًا في المنطقة، وبكل تلك المظاهر شعر حكام الخليج العربي بمكانتهم الكبيرة وشأنهم العظيم مع أنهم كانوا لا يملكون من شؤون حكم كياناتهم شيئًا[38].

المبحث الثالث:

موقف قبائل الخليج العربي من الوجود البريطاني

كانت بعض قبائل الخليج العربي وعشائره رافضة للوجود البريطاني في أراضيها، ولكنها غير قادرة على التصريح بذلك؛ للفارق الكبير في القوة العسكرية، ولحالة التفرقة والانقسام الداخلي فيها، إضافة لتسابق عددٍ من رؤساء العشائر لتحسين علاقاتهم ببريطانيا للحفاظ على كياناتهم، واختلفت مواقف بعض القبائل الخليجية من الوجود البريطاني، وكان أبرز القبائل وأعلاها شأنًا في الناحية التجارية والأرباح المالية هم القواسم[39]، واتحاد بني ياس، وسلالة آل بو سعيد، ويمثّل هؤلاء الحركات السياسية الثلاث البارزة في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية. ومع مرور الوقت أصبح القواسم وقاعدتهم الرئيسة رأس الخيمة تجّارًا ناجحين، كما حازوا السيادة بين القبائل في المنطقة كاتحاد قوي جدًا. لم يكن هناك من ينافسهم في المنطقة، كما أنهم تمكّنوا من السيطرة على المناطق النائية التابعة لرأس الخيمة، وكان لديهم موانئ على جانبي الجهة الجنوبية من الخليج، في الشارقة ورأس الخيمة ولنجة ولافت. لم يكن الخليج خلال تلك المدة آمنًا؛ فقد بدأ القواسم يتحدّون السيادة العمانية في البحر لانتزاع نصيب أكبر من التجارة الخليجية والهندية والإفريقية التي نتج عنها صراع بينهم وبين حكام آل بو سعيد لكسب السيادة والتفوّق. ونتيجة لمخاوف البريطانيين من هجوم فرنسي محتمل على ممتلكات شركة الهند الشرقية البريطانية، أقاموا تحالفات

([38]) عبد الرؤوف سنو: اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 174، بيروت، 1998م، ص40.

([39]) القواسم أو (الجواسم): اسم عام أطلق على جميع القبائل العربية التي كانت ساكنة على طول ساحل عمان الشمالي الغربي الذي كان معروفا بساحل القراصنة، والذي سمي بعد ذلك بالساحل العماني المتصالح. وقد أبدت هذه القبائل نشاطا ملحوظا في أواخر أيام نادر شاه، كما لعبت دورا مهما في الخليج العربي بعد وفاته خاصة في المناطق القريبة من بندر عباس وعرف عن هذه القبائل شدة مقاومتها للنفوذ الإنجليزي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين. لمزيد من المعلومات انظر كريم مطر حمزة الزبيدي: تاريخ إيران الحديث دار النشر بدون، 2017م، ص 16. وعبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر دار الوراق، ط1، بغداد، 2007، ص36.

مع حاكم مسقط وشاه فارس. وقد نشأ – نتيجةً لتزويد عمان بالأسلحة والذخيرة – صراع مع القواسم حول المصالح، فقد كان هؤلاء ينظرون إلى البريطانيين بكثير من الشك لأسباب سياسية واقتصادية ودينية. ولما أيقن البريطانيون بأنّ القواسم يهدّدون السلام البحري والطرق التجارية البحرية التابعة لهم، أبدَوْا رغبتهم الخاصة في السيطرة على الطرق التجارية البحرية الواقعة بين الخليج والهند، والتي أدّت إلى تفاقم الخلافات بينهم[40]. وفي عام 1809م تمّ التوصّل إلى اتفاقية (القلنامة) بين البريطانيين والقواسم بموجبها تمّ الاتفاق على إقامة السلام بين الجانبين، واحترام كلّ طرف رعايا الطرف الآخر وممتلكاته. ويمكن القول إنّ تلك الاتفاقية (القلنامة) كانت تشكّل بداية العلاقات البريطانية الرسمية مع المنطقة التي تكوّن حاليًا دولة الإمارات العربية المتحدة، إلاّ أنّ أعمال الهجوم على الملاحة البريطانية – رغم إبرام تلك الاتفاقية – لم تستمرّ فحسب بل كانت تزداد[41]. وكانت السلطات البريطانية خلال السنوات الأولى من تورّطهما في شؤون الخليج، قد تبنَّت الاعتقاد الخاطئ بأنّ القواسم كانوا يمثّلون السبب الرئيس لكافة الأعمال غير القانونية القائمة في البحر؛ ولذلك قاموا بحملات ضدهم وضدّ حلفائهم أيضًا. لكنّ أعضاء طبقة المسؤولين العليا قد تراجعوا عن ذلك الاعتقاد. وفي عام 1809م وقع هجوم على رأس الخيمة – وهو ميناء القواسم الرئيس – وعلى لنجة ولافت وغيرها من قواعد القواسم على الساحل الفارسي، واستمرّت المنازعات من حين لآخر، وأخيرًا، تمّ في عام 1819م تدمير رأس الخيمة نتيجة حملة بريطانية بحرية ضدّها، وبعد سقوطها تحوّلت الحملة إلى موانئ أخرى؛ إذ قامت بتدمير الحصون والمعاقل والسفن الكبيرة في فشت، والشارقة وأم القيوين، وعجمان. لقد أزال إخضاع رأس الخيمة آخر الآثار لأيّ تحدٍ للسيطرة البريطانية على مياه الخليج، وبعد أن رتبت بريطانيا أوضاعها السياسية والعسكرية في الخليج العربي بدأ المقيمون يطمئنون على قوتهم في الخليج العربي، حتى إن المقيم ستانوس أوضح في فبراير 1827م أنه يمكن أن يستغني عن سفينة من قوة الأسطول في الخليج العربي دون مخاطرة، وأكد خلفه المقيم ديفيد وينسون في مايو 1828م أنه تمكَّن من أن يحافظ على أمن الخليج العربي بأربع سفن فقط، اثنتان منها تبقى عند مصائد اللؤلؤ في كل موسم، والاثنتان الأخريان تبقيان للطوارئ والإرغام[42]. لم يكن تقدير البريطانيين في محله، فعلى الرغم من ضعف القوة العسكرية العربية بعد عام 1819م، لكن المقاومة ضد البريطانيين استمرت ولو بدرجة ضعيفة، فعند زيارة السفينة البريطانية سنبري إلى الشارقة في عام 1829 هوجمت من بعض المواطنين العرب المعادين لبريطانيا، والذين قاموا بإنزال العلم البريطاني من ساريته، فأسرع الشيخ سلطان إلى الاعتذار للمقيم، وعاقب الرجل الذي أنزل العلم بالجلد والحبس، وحدثت هجمات عربية على سفن بريطانية من قبل راشد بن حمد، أمير عجمان، في عام 1832م، ومن بني ياس شيوخ أبو ظبي، في عام 1835م؛ فقد شعر بنو ياس بثقة، وهم يتحدون البريطانيين، وذهبت سفنهم إلى مدخل الخليج العربي لحراسته، وأصابت سفن بني ياس في المدة من فبراير حتى منتصف أبريل 1835م سبع عشرة سفينة غالبها فارسية واثنتان تحملان العلم البريطاني، فضلًا عما قامت به قبيلة القبيسات وهم فرع من بني ياس إذ ثاروا على شيوخهم، ورفضوا الاعتراف بالمقيم البريطاني وبمعاهداته، فضلًا عن المقاومة العربية الفردية غير المسنودة من شيخ أو إمارة، وحرصًا من

([40]) جمال زكريا: الأسس التاريخية لوحدة الإمارات، المرجع السابق، ص242.

([41]) أحمد خليل عطوي: دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981م، ص57.

([42]) خلف الميري: أثر القواسم أبان تكوين الخليج العربي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 2010م، ص95.

بريطانيا على سيطرتها الفعالة على شيوخ الخليج وخشيتها من أن ينفرط حبل الأمن، ويخرج من يدها فالحوادث الصغيرة، كما يقول لوريمر، تولد الأمور الجسام.

ظهور الكيانات السياسية والأسر الحاكمة:

ظهرت في القرن الثامن عشر في الجزيرة العربية عدد من الأسر القبلية[43]، والتي برزت بشكل لافت للنظر، واستطاعت الوصول إلى سدة الحكم في مناطق متعددة؛ ويعود السبب في ذلك لمواقعها المهمة في طريق التجارة الدولية، وحصولها على كثير من الرسوم الجمركية؛ فقد أضحى القواسم في رأس الخيمة قوة بحرية لها اعتبارها منذ عام 1777م، وسبقها بروز مسقط كقوة تجارية إقليمية منذ عام 1719م، الذي تبعه انقسام الحكم بين الإمامة في الداخل والسلطنة في الساحل في عام 1792م. وثبت حكم آل الصباح رسميًا في الكويت حوالي عام 1752م، وبرزت كمحطة تجارية بديلة للبصرة في نهاية القرن الثامن عشر. في حين نمت البحرين كمركز تجاري بعد سيطرة آل خليفة عليها عام 1783م، وبرزت الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى في عام 1744م[44]، وتأسست غالب هذه الإمارات ومراكز حكمها على تخوم الإمبراطوريات الكبرى المهيمنة على المنطقة في تلك الفترة، وبالذات العثمانية والقاجارية. وكانت هاتان الإمبراطوريتان تمران بمراحل مضطربة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ما سمح ببروز هذه القوى، والتي واصلت النمو بفضل وجودها خارج إطار النفوذ المباشر لهاتين الإمبراطوريتين، بحيث اعتمدت على الضرائب المنخفضة مقارنة بهذه الإمبراطوريات، وسياسة المدن التجارية المفتوحة التي بدورها شجعت انتقال الناس إليها والاستقرار وبناء الحواضر الجديدة فيها، وعمومًا فإن أبرز الأسر التي تمكنت من الوصول إلى سدة الحكم في الخليج العربي هي:

- آل قاسمي في الشارقة ورأس الخيمة والتي بدأ ظهورها منذ عام ١٧٢٧م.
- آل سعود في نجد والحجاز حيث بدأ ظهورهم منذ عام ١٧٤٤م.
- آل بوسعيد في عمان وبدأ ظهورهم منذ عام ١٧٤٤م.
- آل صباح في الكويت والذي كان ظهورها منذ عام ١٧٥٢م[45].
- آل خليفة في البحرين والتي ظهرت في عام ١٧٨٣م.
- آل نهيان في أبو ظبي التي ظهرت عام ١٧٦١م.
- آل مكتوم في دبي التي كان ظهورها في عام ١٨٣٣م.
- آل ثاني في قطر والذي كان ظهورهم عام ١٨٤٧م.

(43) خلدون النقيب: المرجع السابق، ص76.

(44) علي الكواري: العوسج، منشورات ضفاف، بيروت، 2013م، ص ص117-118.

(45) خالد الدخيل: الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013م، ص10.

نشوء الحركة الوطنية في الخليج العربي:

شهدت منطقة الخليج العربي في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين ولادة الحركة الوطنية الثانية، والتي تميزت عن سابقتها بأنها أفضل تنظيم، وأوضح أهداف، وقد امتدت هذه الحركة لتشمل الكويت والبحرين ودبي. ومن العوامل التي أدت إلى تطور الحركة الوطنية هي:

- اكتشاف النفط وإنتاجه قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وما نتج عنه من تغيرات اقتصادية واجتماعية؛ إذ كان للنفط دور كبير في ظهور طبقة عمالية كبيرة خصوصًا عمال البحر الغواصين، الذين فضلوا العمل في شركات النفط الأجنبية حيث العمل الدائم والأجر الثابت، فكان للطبقة العاملة دور فعال في الحركة الوطنية وذلك بسبب تفضيل العمال الأجانب، وغالبهم من الهنود على العمال العرب[46].
- كان للصحافة وخصوصًا الصحافة العراقية والمصرية دور كبير وبارز في نشر الروح الوطنية ونشر الوعي القومي بين الجماهير العربية عن الأحداث السياسية العربية والعالمية وخصوصًا عن قضية فلسطين وتوعية العرب وتحذيرهم من الدور الذي تقوم به بريطانية في تشجيع الهجرة اليهودية.
- الإذاعات العربية لعبت دورًا فاعلًا في نشاط الحركة الوطنية، ومنها إذاعة قصر الزهور في بغداد، وإذاعة القاهرة في مصر؛ إذ عملت على تنمية الحركة الوطنية وإشعال الحماس الثوري في نفس كل عربي.

الحركة الوطنية في الكويت:

منذ بداية القرن العشرين طالب الكويتيون بإنشاء مجلسين منتخبين، أحدهما للبلدية والآخر للمعارف، وقد أنشئ المجلسان بطريقة الانتخاب، لكن هذه التجربة لم تستمر بسبب الخلافات بين أعضاء المجلسين والسلطة الحاكمة، مما أدى إلى زيادة المعارضة الوطنية للسلطة؛ إذ بدأت مطالب الحركة الوطنية الكويتية في الظهور في بعض الصحف العربية وخصوصًا العراقية، ومن هذه المطاليب:

- إجراء إصلاحات في مجال الإدارة والتعليم، وطرد العناصر الأجنبية التي يعتمد عليها حاكم الكويت.
- السماح للعرب بزيارة الكويت والإقامة فيها.
- تشغيل الشباب الكويتي مع تفضيل العراقيين على الهنود، لذلك تشكلت في الكويت جمعية سرية سميت الكتلة الوطنية لقيادة العمل الوطني، وهذه بدورها قدمت عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر، طالبت فيها تأكيد حكم الشورى، وإنشاء مجلس شورى منتخب، يحكم البلد، فاضطر الشيخ أحمد الجابر إلى الموافقة على هذا المطلب، وتم تأسيس المجلس التشريعي، غير أن هذا المجلس انحلَّ نتيجة معارضة حاكم الكويت لبعض قرارات المجلس، والتي تنص على إبعاد المستشارين الأجانب، وبعد ذلك شكل الشيخ أحمد الجابر مجلس الشورى غير أن المجلس فشل في مهمته[47].

([46]) مقدام الفياض: الجالية الهندية والإمامة والإباضية في عمان، مجلة الخليج العربي، المجلد 4، العدد 1و2، العراق، البصرة، 2013م، ص20.

([47]) فهد إبراهيم: لمحات من تاريخ الحركة الوطنية والديمقراطية في الكويت، مجلة الطليعة، العدد 795، 1 يونيو، دار الاهرام المصرية، القاهرة، 1983م، ص4.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية حدثت مشكلات سياسية نتج عنها حدوث المظاهرات التي اختتمت بصراع دامٍ؛ إذ نجح الوطنيون في الاستيلاء على المستودع الرئيس للأسلحة في الكويت، وقد استغلت السلطات البريطانية هذا الحادث فأصدرت الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، وقامت السلطة الحاكمة بالاعتقالات والسجن والنفي لبعض قادة الحركة الوطنية.

الحركة الوطنية في البحرين:

تجددت الحركة الوطنية في البحرين، وقادتها عناصر وطنية من التجار والطلاب وعمال النفط، وكانت مطالبهم تنص على:

- تشكيل مجلس تشريعي.
- جعل القضايا بأيدي المواطنين البحرينيين.
- المطالبة بإصلاح الجهاز الإداري.
- إبعاد أفراد الشرطة الأجانب، وطرد الموظفين الهنود، واستبدالهم بموظفين بحرانيين.

لكن المستشار البريطاني تشارلز بلكريف الذي كان صاحب السلطة الفعلية في البحرين رفض هذه المطالب، وقام بضرب الحركة الوطنية، واعتقال بعض زعماء الحركة، وقد أدت هذه الإجراءات إلى إضراب العمال المؤيدين للحركة الوطنية، لكن السلطة في البحرين تصدَّت لهذه المظاهرات بالعنف والاعتقالات، ورغم أن هذه الحركة لم تنجح في تحقيق أهدافها لكنها تركت أثرًا كبيرًا في نفوس البحرينيين، إذ إنها كانت أوسع من الحركة السابقة لأن العمال كان لهم دور كبير بالمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية[48].

الحركة الوطنية في دبي:

شهدت دبي قيام حركة مماثلة لتلك التي وقعت في الكويت والبحرين، فقد خضعت دبي لحكم الشيخ سعيد بن مكتوم، الذي كان يجمع كافة السلطات في يده، ولم تكن هناك مؤسسات دستورية أو إدارية في الإمارات، وكانت بريطانيا تقوم بتقديم الدعم للشيخ سعيد بن مكتوم، فكانت هذه من بين الأسباب التي أدت إلى قيام الحركة الوطنية في دبي، إذ كان يحتكر الكثير من النشاطات التجارية في دبي، إضافة إلى احتكار عوائد امتياز النفط، الذي وقعه مع بريطانيا مقابل بعض الامتيازات لصالح بريطانيا، لذلك طالبت هذه الحركة بتشكيل المجلس التشريعي، فقام هذا المجلس فور تشكيله بسلسلة من الإصلاحات، شكَّلتْ خطرًا على مصالح بريطانيا، وقرَّرت بريطانيا بالاتفاق مع حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم بالقضاء على المجلس حفاظًا على مصالحهم المشتركة، وجاءت الفرصة لضرب المجلس عندما اشتبك بعضُ البدو من حلفاء الشيخ سعيد عند قدومهم للمدينة مع أعضاء المجلس وقتلوا عددًا من زعماء المجلس، بعد ذلك قام الشيخ سعيد بتكوين مجلس استشاري، لكنه تخلص من المجلس الجديد؛ ليتفرد بالحكم قبل وفاته عام ١٩٥٨م[49].

([48]) عمر الشهابي: تصدير الثروة واغتراب الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018م، ص27.

([49]) مصطفى عبد القادر: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطبعة الموانئ العراقية، البصرة، 1984م، ص169.

الانسحاب البريطاني من الخليج وأسبابه:

عدَّتْ بريطانيا منطقة الخليج العربي بمثابة بحيرة مغلقه لنفوذها، فقد استقلت الهند وباكستان عن السيطرة البريطانية مما أدى إلى زيادة الاهتمام البريطاني بمنطقة الخليج، كما كان للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ومنها اكتشاف النفط بكميات كبيرة دافعٌ لها إلى الاهتمام بالمنطقة، وجاء هذا الاهتمام عن طريق وزارة الدفاع البريطانية التي طالبت حكومتها بالدفاع عن الدول المنتجة للنفط وتقديم المساعدات العسكرية لها باعتبار أنها ذات أهمية حيوية، وهذا تعويض عن تصفية قاعدة قناة السويس، واستخدام قواعدها البرية والبحرية في عدن والبحرين والشارقة كقوة رادعة ضد الحركات القومية العربية المتصاعدة، وستكون البديل الذي تركز عليه استراتيجية شرق السويس[50]، غير أن التصدُّعَ الذي أصاب المكانة البريطانية في الدول العربية دفعها إلى تقليص أعداد القواعد العسكرية، فقد قامت بإجلاء قواتها من مصر، ثم تبعها فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، بالإضافة إلى حدوث ثورات أطاحت بأنظمة حكم حليفة لبريطانيا، منها حكومة الملك فيصل بالعراق عام ١٩٤٨م، وحدوث صدامات بين القوات البريطانية وبين الحركات التحررية في عدن حيث تكبدت القوات البريطانية خسائر كبيرة على يد الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في تشرين الثاني ١٩٦٧م[51].

كما كانت هناك عوامل متعددة دفعت بريطانيا إلى تحقيق التزاماتها العسكرية، الأمر الذي ترتب عليه إعلانها الانسحاب من الخليج العربي أهمها[52]:

- المطالب السياسية العامة لحزب العمال البريطاني، وهو التخفيف من النفقات العسكرية لكي يتسنى لبريطانيا التقليص من نفقاتها.
- معارضة الرأي العام البريطاني لتحمل عبء الدفاع عن مصالح نفطية لم تعد مقصورة على بريطانيا، وإنما تهم دولًا أخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، كما أن شركات النفط البريطانية قد قل اهتمامها بالوجود العسكري البريطاني بعد أن أصبحت تبني علاقاتها بدول المنطقة على عقود امتيازاتها وعقود الاتفاقيات إذ اعتبرت تعديل العقود وتحسين أوضاع العمال هو الضمان الحقيقي للاستقرار بدلًا من الوجود العسكري الذي أصبح يثير حساسية الرأي العام العربي.
- تغير مفاهيم الاستراتيجية، ذلك أن الوجود البريطاني أصبح جزءًا من خطة عسكرية واسعة والمعروف باستراتيجية شرق السويس، والهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني عن طريق قواعد عسكرية محدودة وفعالة يمكن الانطلاق منها في أي وقت لمساعدة الحكومات الحليفة لبريطانيا ومنها عدن والبحرين وسنغافورة.
- أدركت السياسية البريطانية أن الوجود التقليدي في المنطقة أصبح لا قيمة له إزاء تطور الأسلحة العسكرية وأن الاستراتيجية الحربية قد تغيرت بعد ظهور القوة الثورية وحاملات الطائرات.

([50]) جمال حمدان: بترول العرب في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة، القاهرة، 1964م، ص259.

([51]) جمال زكريا: الخليج العربي(1945-1971)، المرجع السابق، ص322.

([52]) خالد بن محمد القاسمي: دراسات في تاريخ اليمن والخليج، تقديم منير إسماعيل، دار الثقافة العربية، الامارات العربية المتحدة، ط1، الشارقة، 1993م، ص184،183.

- تردي الأوضاع الاقتصادية داخل بريطانيا وما ترتب عنه من انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني وارتفاع ديون بريطانيا الخارجية.
- كان على بريطانيا دخول السوق الأوربية المشتركة، وهذا يتطلب تخفيض القوات البريطانية في الخليج العربي من أجل دعم جهود بريطانيا في نطاق حلف شمال الأطلسي والاتجاه نحو القارة الأوروبية.
- من العوامل الثانوية في قرار الانسحاب هو إغلاق قناة السويس، وما ترتب على الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٦٧م[53].

أدت تلك العوامل مجتمعة إلى إعلان حكومة حزب العمال البريطانية برئاسة ويلسون عن عزمها على الانسحاب العسكري من الخليج العربي، وإنهاء جميع الالتزامات الدفاعية والعسكرية البريطانية في منطقة الخليج العربي، كما حاولت الحكومة البريطانية أن ترجح مبررات هذا الإعلان بسبب الصعوبات التي واجهت مصالحها ووجودها العسكري في الخليج العربي، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية البريطاني مايكل ستيورات، إذ أعلن أن الحفاظ على الاستقرار وتدفق النفط يتم عن طريق التفاهم مع دول المنطقة، ثم أصدرت الإدارة البريطانية بعد ذلك قرار باستدعاء القوات البرية البريطانية الموجودة في البحرين والشارقة، كما عملت على إنهاء المعاهدات والاتفاقيات القديمة المتعلقة بشؤون الدفاع والحماية وإبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون فقط.

تمكنت دول الخليج العربي من الحصول على استقلالها الوطني من السيطرة البريطانية، وأصبحت لها كيانات خاصة معترف بها، فقد حصلت المملكة العربية السعودية على الاستقلال الوطني في عام ١٩٣٢م، وحصل الكويت على استقلاله في عام ١٩٦١م، وسلطنة عمان في عام ١٩٧٠م، في حين حصلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر على الاستقلال الوطني في عام ١٩٧١م لتنتهي بذلك فترات شاقة من الصراع والتنافس الأوروبي، التي عانت منه بلدان الخليج العربي[54].

الخاتمة:

- شهدت منطقة الخليج العربي صراعًا استعماريًا كبيرًا بين الدول الأوروبية للسيطرة على طرق الملاحة والتجارة، فقد انتشرت على شواطئه الشرقية وبعض جزره المراكز التجارية الأجنبية منها: البرتغالية والإنجليزية والهولندية والفارسية.
- كان الخليج العربي مسرحًا لتجارة رائجة ورابحة وحركة نشيطة قبل دخول الهولنديين وعنده؛ لأنه نقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، فضلًا عن أنَّه مركز مهم وسوق للبضائع الاستهلاكية وطريق يوصل الغرب بالهند والشرق الأقصى حيث تنقل تجارة الحرير والتوابل والبخور.
- كما أن منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية، فهو يتوسط الطرق البرية والبحرية، ويشكل مفصلًا حيويًا مهمًا للتجارة الدولية الوافدة من كل أرجاء الأرض، لذلك تعرض لعدد من الغزوات والعمليات الاستعمارية، وكان الإنجليز من هذه القوى التي عملت على ترسيخ نفوذها في المنطقة،

([53]) عصام عبد المحسن: السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1988م، ص51.

([54]) جمال زكريا: إمارات قديمة ودولة حديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م، ص46.

وحاولت إزاحة المنافسين عنها، حتى تمكنت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من الانفراد بشؤون المنطقة، وفرض هيمنتها عليها، وكان النفط من بين العوامل المهمة الذي زاد من تمسك الإنجليز بمنطقة الخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية، واستمر هذا التفوق حتى نهاية فترة الستينيات من القرن العشرين؛ إذ أعلنت عن تطبيق استراتيجية جديدة، عرفت باستراتيجية (شرق السويس)، والمتضمنة انسحاب القوات العسكرية البريطانية من الخليج العربي في مطلع عام 1968م على أنْ لا يتجاوز نهاية عام 1971م نتيجة لأسباب متعددة، حتَّمت على بريطانيا ضرورة ترك المنطقة وإنهاء العلاقات التعاهدية مع دول المنطقة، وبذلك تمكنت دول الخليج العربي من الحصول على استقلالها الوطني من السيطرة البريطانية، وانتهت فترات شاقة من الصراع والتنافس الأوروبي التي عانت منه بلدان الخليج العربي.

المراجع

أولًا: الوثائق:

1- وثيقة معاهدة السلام البحري 1820م: الأرشيف الوطني البريطاني، لندن، ملف رقمtn2/of/93/137، وثيقة 5A.

2- وثائق المعاهدات 1835م ومعاهدة 1853م: الأرشيف الوطني البريطاني، لندن، الملف السابق، الوثيقة الأولى رقم D6 والثانية G7.

ثانيًا: الكتب:

3- أحمد خليل عطوي: دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1981م.

4- أنطوان تى: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، (1798-1978) دار الجيل، بيروت، 1993م

5- ب. ج. سلوت: عرب الخليج، ترجمة عايدة خوري، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي،1993م.

6- جاكلين إسماعيل: سياسة بريطانيا في الخليج والكويت في القرن التاسع عشر، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1978م.

7- جلال يحي: معالم التاريخ الحديث، منشأة المعارف للطباعة، الإسكندرية، 1976م.

8- جمال حمدان: بترول العرب في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة، القاهرة، 1964م.

9- جمال زكريا(1986م): الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها، إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، بيروت، 1986.

10- جمال زكريا: الخليج العربي (1945م-1971م)، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974م.

11- جمال زكريا: إمارات قديمة ودولة حديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م.

12- خالد بن محمد القاسمي: دراسات في تاريخ اليمن والخليج، تقديم منير إسماعيل، دار الثقافة العربية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، الشارقة، 1993م.

13- حسن الميرزا: القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث، دار القديس يوسف، بيروت، 1986م.

14- حسن عبدواني: دول شرق الجزيرة العربية عمان، قطر، البحرين، دار الجيل للطباعة، بيروت، (ب،ت).

15- خالد الدخيل: الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013 م.

16- خالد السعدون: مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2012م.

17- خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت،1989م

18- خلف الميري: أثر القواسم أبان تكوين الخليج العربي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 2010م.
19- روبرت جيه ماكمان: الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م
20- روبرت مانتران: المغامرة العثمانية الألمانية، دار الترجمة العربية، القاهرة. 1992م.
21- شاكر جمال آغا: جغرافية البحار والمحيطات، منشورات جامعة دمشق، ط4، دمشق.
22- صالح العابد: موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، دار مطابع العاني، بغداد 1979م.
23- صبري الحمدي: برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، 2017م.
24- عصام عبد المحسن: السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1988م.
25- عفاف السيد: تاريخ العلاقات الاستراتيجية بين عمان والهند، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة،2012م.
26- علي الكواري: العوسج، منشورات ضفاف، بيروت،2013م.
27- عبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر دار الوراق، ط1، بغداد، 2007م.
28- عمر الشهابي: تصدير الثروة واغتراب الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018م.
29- فاروق أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة العامة للكتاب المصرية، القاهرة، 1976م.
30- قدري قلعجي: الخليج العربي، دار الكاتب العربي، بيروت، 1965م.
31- كريم مطر حمزة الزبيدي: تاريخ إيران الحديث دار النشر بدون، 2017م.
32- محمد جمعة: بريطانيا والخليج العربي (سنوات الانسحاب)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت،2007م.
33- محمد حسين العيدروس: سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 1997م.
34- محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية، ج1، الإسكندرية، 1934م.
35- مصطفى عبد القادر: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطبعة الموانئ العراقية البصرة، 1984م.
36- محمود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربي الجزء الأول، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2003.
37- منير العجلاني: تاريخ البلاد العربية السعودية، دار الشبل، ط2، الرياض، 1993.
38- هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوربي الحديث، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1970م.

ثالثًا: البحوث المنشورة في الصحف والمجلات:

39- إبراهيم عبد الغني: بريطانيا وإمارات الساحل العماني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مجلد21، البصرة، 1978م.
40- حسين العطار: اتحاد دولة الإمارات العربية واستقلال البحرين، مجلة الروزنامة، العدد السابع دار الوفاق المصرية، القاهرة، 2009.
41- عبد الرؤوف سنو: اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1798-1916)، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 174، دار السياسة للصحافة والنشر بيروت، 1998م.
42- فهد إبراهيم: لمحات من تاريخ الحركة الوطنية والديمقراطية في الكويت، مجلة الطليعة، العدد 795، 1 يونيو، دار الاهرام المصرية القاهرة، 1983م.
43- محمد حمد الشعيلي: أهمية الخليج العربي وأحواله المحلية، صحيفة الوطن العمانية، 14مايو 2015م.

44- محمود إسماعيل: تاريخ العلاقات الإيرانية الروسية، مجلة الوحدة الإسلامية، اتحاد الادباء والكتاب، السنة الخامسة عشر، العدد 169، سوريا، دمشق،2016.
45- مقدام الفياض: الجالية الهندية والإمامة والإباضية في عمان، مجلة الخليج العربي، المجلد 41، العدد 1 و2، مركز دراسات العراق، البصرة، 2013م.
46- هالة القحطاني: الأطماع الاستعمارية في الخليج، صحيفة الوطن، الأحد 31 يناير، السعودية، 2017.

SHU Journal for Humanities and Applied Sciences
Volume 1, Issue 2, December 2023, pp. 301-321
https://shu.edu.ye

مجلة جامعة شبوة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2023م، ص 301-321

The Position of Arbian Tribes and Princedoms in Arabian Gulf on the British Existence in their Areas 1800-1970

Dr. Labeed Hussien Al-Jabri
Assoc. Prof. of modern & contemporary history
Department of history, Faculty of Education – Aden
University of Aden

Dr. Mahdi Rashed Al-Qabbass
Assoc. Prof. of modern & contemporary history
Department of history, Faculty of Education – Ataq
University of Shabwa

Abstract
Arabian Gulf countries are situated in an important strategic position, where they are situated in the middle of all the world continents. Therefore, they constitute a focus for the world trade and products which are coming from the east, bringing spices and condiments from India, and silk from China; and also from the west, i.e., from the east African countries. This makes the Arabian Gulf countries under the interest of a lot of the European countries which eagerly want to capture them and monopolize their trade. Such countries are Portugal, Holland, France, Germany, and the Great Britain. This research paper is divided into an introduction and three sections: section one discusses the Arabian Gulf good qualities which attract the European countries to try to occupy its lands. Section two studies the Arabian Gulf political entities which fell apart because their internal conflicts, the existent of the British forces, and the state of weakness which led finally to sign protect treaties. Section three investigates the Gulf tribes` attitude and the British colonial forces tries to overcome their trade strength, and it discusses the patriotism growth in the Arabian Gulf as well as what happen next that helped expelling the occupying forces and achieving the Arabian Gulf national independence.

Paper Information
Date received: 20/09/2023
Date accepted: 02/11/2023

Keywords
Position, Arabian tribes and princedom, Arabian Gulf, British Existence